

قبسات

من

مؤلفات د. عادل محمود آل سدين مكّي



د. عادل محمود آل سدين مكّي

قبسات من مؤلفات د. عادل بن محمود آل سدين مكي  
( غفر الله له ولوالديه ولشيوخه أجمعين )

\*\*\*\*\*

- من انفرادات شيوخ النحو في خواص الاسم<sup>(١)</sup> :

(( انفراداتهم في الملحق بجمع المؤنث السالم ))

(١) انفراد المبرد بتجويز حذف التنوين من (أذرعَات وعرفَات) ونحوهما  
أعلاماً مع إبقاء الكسر :

اختص الاسم بالتنوين ونونت الأعلام المؤنثة كأذرعَات وعرفَاتٍ مقابلةً لنون  
الجمع في المذكر لصيغة الجمعية فيها - على الراجح<sup>(٢)</sup> - فلما كان تنوينها كذلك  
لزم مع العلمية إذ لو كان تنوينها للتذكير لحذف بسبب المنع من الصرف للعلمية  
والتأنيث<sup>(٣)</sup>.

لكن من النحاة من يرى أن التنوين في الملحق بالمؤنث السالم للصرف فيحذف  
التنوين من نحو أذرعَات وعرفَات - أعلاماً - إذ هي عندهم مصروفة لاجتماع

(١) جزء من انفرادات شيوخ البصرة والكوفة د/ عادل محمود آل سدين مكي .  
(٢) خالف الربيعي فقال بأن التنوين في ذلك ونحوه للصرف . [انظر الجنى الداني في حروف  
المعاني للمراذبي (المتوفى: ٧٤٩هـ) تح د فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل ، ط : دار  
الكتب العلمية، بيروت - لبنان الطبعة : الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م - وتوضيح المقاصد  
والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في  
جامعة الأزهر ، ط : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م ] ونسب صاحب  
اللباب القول بأن التنوين هنا للصرف إلى ظاهر كلام الزمخشري [ انظر اللباب في علوم الكتاب  
لابن عادل (المتوفى: ٧٧٥هـ) تح : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض  
ط: دار الكتب العلمية - بيروت / لبنان الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م ]

وحكى أبو البقاء العكبري رأي الربيعي وتعقبه فيه فقال : " وَقَالَ الرَّبِيعِيُّ هُوَ تَنْوِينُ الصَّرْفِ  
وَمَا قَالَهُ ضَعِيفٌ بِدَلِيلِ ثُبُوتِهِ فِيمَا لَا يَنْصَرَفُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى {أَفْضَلُكُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ} وَقَوْلِهِمْ (هَذِهِ  
عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا) فَنَصَبُ الْحَالِ عَنْهَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا مَعْرِفَةٌ وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ وَإِنَّمَا هَذَا التَّنْوِينُ نَظِيرُ  
النُّونِ فِي (مُسْلِمُونَ) إِذْ كَانَ هَذَا الْجَمْعُ فَرَعًا عَلَى ذَلِكَ الْجَمْعِ " اللباب في علل البناء والإعراب  
(١١٨ / ١)

ثم حكى أبو البقاء مذهبا آخر في هذا التنوين فقال : " وَقِيلَ التَّنْوِينُ هُنَا عَوْضٌ مِمَّا مُنِعَ هَذَا الْإِسْمُ  
مِنَ الْفَتْحَةِ فِي النَّصْبِ كَمَا عَوِّضَتْ النُّونُ مِنَ الْحَرَكَةِ فِي التَّنْبِيَةِ وَالْجَمْعِ وَلَمَّا كَانَ الْمَعْوِضُ مِنْهُ  
حَرَكَةٌ وَاحِدَةٌ جَعَلَتْ هَذِهِ النُّونُ كَتَّنْوِينِ الصَّرْفِ فِي أَنَّهَا لَا تَنْتَبِثُ وَقَفًا وَخَطَأً وَلَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ  
" . اللباب في علل البناء والإعراب (١١٨ / ١) فاعترضه الوقاد بقوله : " والقول بأنه عوض  
عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة عوضت منها " . [شرح التصريح على التوضيح أو  
التصريح بمضمون التوضيح في النحو للوقاد (٢٥ / ١)]

(٣) قال الزجاج في قوله تعالى " فإذا أفضتم من عرفات " : " القراءة والوجه الكسر والتنوين ،  
وعرفات : اسم لمكان واحد ولفظه لفظ الجمع ، والوجه فيه الصرف عند جميع النحويين ؛ لأنه  
بمنزلة الزيدتين يستوي نصبه وجره ، وليس بمنزلة هاء التأنيث ... " [معاني القرآن وإعرابه  
للزجاج ، ط : دار الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ، تحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي  
[ ٢٧٢ / ١ ]

العلمية والتأنيث فإذا حذفوا تنوينها اضطروا أن يحذفوا مع التنوين الكسرة حال الجر لعدم مناسبتها للمنوع من الصرف فتصير إلى الجر بالفتحة ( عرفات وأذرعَات ) كسائر الممنوع من الصرف (١).

وقد أشار سيبويه إلى ذلك فقال : " وأما كَلَمَن وسَعْفَص وقَرِيشِيَات فإنهنَّ أعجمية لا ينصرفن " (٢)

وقوله عقب ذلك : " ولكنهنَّ يقعن مواقع عمرو وفيما ذكرنا " يشير به إلى العلمية فيها ، ثم قال : " إلا أنَّ قَرِيشِيَات بمنزلة عرفاتٍ وأذرعَاتٍ " (٣) . فصار الحكم سارياً على كل ملحق بجمع المؤنث السالم مما سمي به .

هذا .. وقد انفرد المبرد فأبقى الكسر حال الجر مع حذف التنوين فتصير ( أذرعَاتٍ – وعرفَاتٍ ) وذلك لأنه وإن حذف التنوين إلا أنه يرى أن التنوين ليس للصرف وإنما هو مقابلة لنون الجمع في المذكر أما التاء عنده فهي علامة تأنيث فقط

قال المبرد : " فَهَذَا الْجَمْعُ فِي الْمَوْثَّاتِ نَظِيرُ مَا كَانَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فِي الْمَذْكَرِ ؛ لِأَنَّكَ فِيهِ تَسْلَمُ بِنَاءِ الْوَّاحِدِ كَتَسْلِيمِكَ إِيَّاهُ فِي التَّنْثِيَةِ وَالتَّاءِ دَلِيلُ التَّأْنِيثِ ، وَالضَّمَّةُ عِلْمُ الرَّفْعِ ، وَاسْتَوَى خَفْضُهُ وَنَصْبُهُ ، كَمَا اسْتَوَى ذَلِكَ فِي مُسْلِمِينَ ، وَالتَّنْوِينُ فِي مُسْلِمَاتٍ عَوْضٌ مِنَ النُّونِ فِي قَوْلِكَ : مُسْلِمِينَ فَإِنْ سَمِيتَ بِمُسْلِمَاتٍ رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً لِحَقِّهِ التَّنْوِينُ ؛ لِأَنَّهُ عَوْضٌ فَلِذَلِكَ كَانَ لِأَزْمَا وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ : { فَأَيُّهَا أَفْضَلُكُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ } وَ ( عَرَفَاتٍ ) مَعْرِفَةٌ ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ مَوْضِعٌ بَعَيْنِهِ هَذَا فِي قَوْلٍ مِنْ قَالَ : هُوَ لِأَيِّ مُسْلِمُونَ ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمِينَ يَا قَتِي " (٤)

إلى أن قال : " وَمَنْ لَمْ يَقُلْ هَذَا ، وَقَالَ : قَنَسْرِينَ كَمَا تَرَى ، وَجَعَلَ الْإِعْرَابُ فِي النُّونِ ، وَقَالَ : هَذِهِ سَنُونَ فَأَعْلَمَ - فَإِنَّهُ يَفْعَلُ مِثْلَ هَذَا بِالْمَوْثَّاتِ إِذَا كَانَ وَاحِدًا ، وَيَجِيزُهُ فِي الْجَمْعِ ؛ كَمَا تَقُولُ : هُوَ لِأَيِّ مُسْلِمِينَ فَأَعْلَمَ ، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ :

(وماذا يبتغي الشعراء مني ... وقد جاوزت حد الأربعين) (٥) " (٦)

ثم قال : " فَمَنْ رَأَى هَذَا قَالَ : هَذِهِ عَرَفَاتٌ مُبَارَكًا فِيهَا ، وَعَلَى هَذَا يَنْشُدُ / هَذَا الْبَيْتُ :

(تنورتها من أذرعَاتٍ وأهلها ... بيثرب أدنى دارها نظر عالي) (١)

(١) عد الزجاج نصب وجر عرفات ونحوه بالفتحة خطأ وسيأتي ذكره إن شاء الله [ انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ط : دار الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ، تحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ٢٧٣/١ ]

(٢) الكتاب لسيبويه (٣ / ٢٦٩)

(٣) الكتاب لسيبويه (٣ / ٢٦٩)

(٤) المقتضب (٣ / ٣٣١)

(٥) البيت من الوافر قاله سحيم بن وثيل الرياحي ، ويروى : وماذا يدري [شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٨٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٣ / ٢٢٧] ، ويروى تدري [المقتضب ٣ / ٣٣٢] ، المفصل في صنعة الإعراب (ص: ٢٣٦) واللحمة في شرح الملح (١ / ١٩٩) ، ويروى تبتغي [شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١ / ٦٨ - وشرح الأشموني ١ / ٦٥] ، ويروى يبتغي [العقد الفريد (٤ / ٢٠٨) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١ / ٢٦٠) ]

(٦) المقتضب (٣ / ٣٣٢)

وَقَالَ الْآخِرُ :

(تخيرها أحو عاناتِ دهرًا ... ) (٢) " (٣)

وقال : " وَالْوَجْهَ الْمُخْتَارَ فِي الْجَمْعِ مَا بَدَأَتْ بِهِ ، وَأَمَّا الْوَاحِدُ ؛ نَحْوُ : غَسَلِينَ ، وَعَلِيَّيْنِ - فَالْوَجْهَانِ مَقُولَانِ مَعْتَدَلَانِ " (٤)

فالملحق بجمع المؤنث السالم يشمل ما سمي به من ذلك كعرفات وأذرعات وقرشيات :

- فبعضهم يجريه مجرى المؤنث السالم ويلحقه به في إعرابه فيرفعه بالضمّة وينصبه ويجره بالكسرة ويبقى تنوينه مقابلة لنون جمع المذكر

- وبعضهم يحذف تنوينه ويمنعه من الصرف فيرفع بالضمّة وينصب ويجر بالفتحة وذلك بأنهم رأوا أن التنوين فيه قبل التسمية كان للتذكير فلما سمي به زال التذكير فسقط التنوين للعلمية التي باتت مانعة مع التانيث من الصرف .

- وبعضهم يحذف تنوينه ويعامله معاملة المصروف إذ تنوينه عندهم كان للمقابلة أو التعويض عن نون جمع المذكر السالم وليست للسرف في شيء فلما سقط التنوين لم يتأثر الصرف بل بقي الاسم مصروفاً على حاله ، وقد انفرد به المبرد من مؤسسي البصرة .

جاء في ضياء السالك : " وما سمي به من ذلك ؛ نحو: رأيت عرفات ، وسكنت أذرعات -وهي قرية بالشام- فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ، وبعضهم يترك تنوين ذلك ، وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف " (٥)

وأما عن البيت :

تنورتها من أذرعات وأهلها ... بيثرب أدنى دارها نظر عال

فهو مروى بالأوجه الثلاثة :

- ١- أذرعَاتِ ( بالتثوين ) مراعاة للأصل وهو الجمع قبل التسمية .
- ٢- أذرعَاتٍ ( بالفتحة جراً لأنه ممنوع من الصرف ) مراعاة للعلمية فقط دون نظر إلى الأصل ولذا يمنعه من الصرف .

(١) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس بن حُجْر [ الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٣٣) ، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي(ت ٣٨٥) (٢/ ٢٠٣) والمقتضب (٣/ ٣٣٣ - ٤/ ٣٨) والأصول في النحو (٢/ ١٠٦) ، و عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٧٣) ، وشرح ديوان الحماسة (ص: ٢٢٦ / ٣٠٦) ، و خزانة الأدب وغاية الأرب لابن حجة الحموي (٢/ ١٣) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١/ ٥٦) ]

(٢) صدر بيت وعجزه: ورجى خيرها عامًا فعاما وهو من الوافر قاله الأعشى [ المقتضب (٣/ ٣٣٣) ] ، ويروى (شهرًا بدل دهرًا) [الأصول في النحو (٢/ ١٠٧) ، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١/ ٥٦)]

(٣) المقتضب (٣/ ٣٣٣)

(٤) المقتضب (٣/ ٣٣٤)

(٥) ضياء السالك إلى أوضح المسالك (١/ ٧٨)

٣- أذرعَاتِ ( بالكسرة) مراعاة للأمرين معاً فلما راعى العلمية صرفه ولما راعى الجمع خفضه بالكسرة .

أثر هذا الانفراد في اللاحقين :

وقد كان لمذهب المبرد أثره في اللاحقين له من النحاة فهم بين حاكٍ لهذا الرأي مكثفٍ بحكايته أو معللٍ له أو منتصرٍ له أو مرجحٍ نقيضه عليه وبين متجاهلٍ له معرض عن ذكره :

١- ابن مالك اكتفى بحكايته :

حكى ابن مالك الآراء الثلاثة وفاضل بينها فجعل الأول هو اللغة الجيدة وهو التثوين فيها قال " إذا سمي بـ"أولات"، أو بنحو "هندات" من المجموع فأعرابه بعد التسمية به كإعرابه قبل التسمية به. فتقول في رجل اسمه "هندات": "هذا هنداتٌ" و"رأيت هنداتٍ" و"مررت بهنداتٍ".

كما كنت تقول إذ كان جمعاً.

هذه اللغة الجيدة.

قال الله تعالى: {فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ} .

ومن العرب من يزيل التثوين "ويبقى الكسرة في جره ونصبه.

ومنهم من يزيل التثوين" ويمنعه الكسرة فيقول :

"هذه عرفاتٌ مباركاً فيها"، و"رأيت عرفاتٍ"، و"مررت بعرفاتٍ"<sup>(١)</sup>.

٢- الزجاج انتصر للرأي وخطأ نقيضه :

حكى الزجاج ما انفرد به المبرد - دون نسبه للمبرد - وانتصر له بل خطأ نقيضه وهو الفتحة على التاء وأوجب الكسرة حالتي النصب والجر فقال عند معنى قوله تعالى " فإذا أفضتم من عرفات " : " وقد يجوز منعه من الصرف إذا كان اسماً لواحد إلا أنه لا يكون إلا مكسوراً وإن أسقطت التثوين قال امرؤ القيس :

تنورتها من أذرعَاتِ وأهلها ... بيثرب أدنى دارها نظر عال

فهذا أكثر الرواية ، وقد أنشد بالكسر بغير تثوين "<sup>(٢)</sup>

وقد صرح الزجاج بتخطئة الفتحة فيه فقال : " وأما الفتح فخطأ لأن نصب الجمع وفتحه "<sup>(٣)</sup> كسر " <sup>(٤)</sup>

يقصد أنه يعامل معاملة جمع المؤنث فينصب ويخفض بالكسرة .

(١) شرح الكافية الشافية (١ / ٢٠٥):

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ط : دار الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ، تحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ٢٧٢/١ - ٢٧٣

(٣) هكذا في النسخة ، والصواب " نصب الجمع وجره كسر "

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ط : دار الكتب الطبعة الأولى ١٤٠٨ - ١٩٨٨ م ، تحقيق دكتور عبد الجليل عبده شلبي ٢٧٣ / ١

٣- الصبان علل للرأي دون نسبته

علل الصبان في حاشيته على شرح الأشموني للأراء الثلاثة للنحاة - ومنها رأي المبرد - دون نسبته له فقال : " لأن من ينون نحو عرفات ينظر إلى ما قبل العلمية فلا يعتبر الاجتماع المذكور ، كما أن من يمنعه التتوين ويجره بالفتحة ينظر إلى ما بعدها ، ومن يمنعه ويجره بالكسرة ينظر إلى الحالتين " (١) .  
من ذكره وفضل نقيضه عليه

من النحاة من راح يذكر الأراء ويفضل منع الصرف في عرفات جاء في النحو المصفى " والذي أراه -بعد فهم كل هذه الأوجه- أن الوجه الأخير أقرب إلى استعمال اللغة ، إذ إن هذه الأسماء -بعد أن سمي بها- أصبحت لدى الناطق العادي أسماء مفردة مؤنثة، حيث يتوارى وراء هذا الاستعمال الأصل الذي نقلت عنه وهو الجمع ، وهذا الاستعمال والإحساس به يرجح لديّ الوجه الأخير من اعتبارها "أعلاما مؤنثة" تعرب إعراب ما لا ينصرف " (٢) .

٤- أبو البقاء العكبري والوقاد يتجاهلان مذهب المبرد بل ويناقضانه :

تجاهل أبو البقاء والوقاد ما ذهب إليه المبرد حتى راح الأول يحكي رأياً لبعضهم يجعل التتوين في نحو ذلك عوضاً عن الفتحة حال النصب ويرد الثاني هذا الرأي بحجة أن الفتحة عوض عنها بالكسرة قال أبو البقاء : " وَقِيلَ التَّنْوِينُ هُنَا عَوْضٌ مِّمَّا مُنِعَ هَذَا الْإِسْمَ مِنَ الْفَتْحَةِ فِي النَّصْبِ كَمَا عُوِّضَتْ النُّونُ مِنَ الْحَرَكَةِ فِي التَّنْوِينِ وَالْجَمْعِ وَلَمَّا كَانَ الْمَعْوِضُ مِنْهُ حَرَكَةً وَاحِدَةً جَعَلَتْ هَذِهِ النُّونُ كَتَّنْوِينِ الصَّرْفِ فِي أَنَّهَا لَا تَثْبُتُ وَقَفًا وَخَطًّا وَلَا مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ " (٣) .  
واعترض الوقاد هذا الرأي بقوله : " والقول بأنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة عوضت منها " (٤) .

قلت : وقد شمت رائحة تجاهل رأي المبرد هنا لأنهم جعلوا التتوين فيه حال ذكره منونا بين التعويض عن المنع من الفتحة وبين اللا تعويض كما تشم رائحة تجاهل رأي المبرد ورفضه - أيضا - عند من يرى أن التتوين في أصله للصرف إذ إن جعل التتوين فيه صرفا مؤذن بعودة الاسم عند سقوط التتوين ممنوعا من الصرف فلا يقبل الكسرة . والله أعلم .

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١ / ٥٤)

(٢) النحو المصفى - محمد عيد (١ / ٧٨)

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١ / ١١٨)

(٤) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو للوقاد (١ / ٢٥)

## انفراداتهم في علامات الأسماء

١- انفراد الأخفش بعنتين في امتناع الجر في الأفعال :

قال السيرافي : " وذكر أبو الحسن الأخفش في ذلك علتين : إحداهما أنه قال : لو أضفنا إلى الفعل لاحتجنا بعده إلى الفاعل وقد علمنا أن المضاف إليه يقوم مقام التنوين ولم يبلغ من قوة التنوين عنده أن يقوم مقامه شيئاً .

والعلة الثانية : زعم أن الأفعال أدلة على غيرها يعني على الحدث والزمان وعلى فاعليها ومفعوليها . وزعم أن المضاف إليه مدلول عليه قال والأفعال أدلة وليست بمدلول عليها فلا يضاف إليها لأن الإضافة إلى المدلول عليه لا إلى الدليل " (١) .

٢- انفراد الأخفش في تعليقه إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال :

قال السيرافي : " وزعم الأخفش أنهم أضافوا أسماء الزمان إلى الأفعال (٢) لأن الأزمنة كلها تكون ظروفًا للأفعال والمصادر لا يمتنع شيء منها من ذلك فعوضوا من كون جميعها ظروفًا أن أضافوها إلى الجمل والأفعال ، ومما يدل على هذا : أن الزمان الماضي بمعنى " إذ " والزمان المستقبل بمعنى " إذا " والأزمنة ماضية ومستقبلية فلما كانت " إذ " تضاف إلى الجمل : المبتدأ والخبر والفعل والفاعل أضيف الزمان الذي في معناها إلى الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر . ولما كانت " إذا " تضاف إلى الفعل والفاعل فقط أضيف الزمان الذي في معناها الفعل والفاعل فقط فلا تقول أتيتك زمان زيد قائم لأنك لا تقول : أتيتك إذا زيد قائم .

ومما يدل على صحة ما بيننا أن الفعل مشتق من المصدر في زمان ماضٍ أو مستقبل ، وليس بدال على وقت من الماضي معين ولا من المستقبل فصار الزمان كبعض الفعل ؛ إذ كان الفعل يدل على شئيين : أحدهما الزمان والآخر المصدر فإذا أضفنا الزمان إليه فقد أضفناه كما يضاف البعض إلى الكل كقولنا " ترب خبز " ، و" خاتم حديد " وفي

(١) [شرح السيرافي للكتاب ١ / ٩٦ تح دكتور رمضان عبد التواب ، وآخرين ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب رقم الإيداع ٤٤١١ / ١٩٨٦ ]

(٢) من أمثلة إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال : هذا يوم يقوم زيد وساعة يذهب زيد ورأيت يوم قام زيد . [ انظر شرح السيرافي للكتاب ١ / ٩٦ تح دكتور رمضان عبد التواب ، وآخرين ، ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب رقم الإيداع ٤٤١١ / ١٩٨٦ ]

إضافتنا إليه فائدة إذ كان يتحصل فيها غير الزمان ولا يضاف إليه المصدر ؛ لأن الفعل معه الفاعل فقد دل على أن المصدر له فلم يضاف إليه " (١) .

---

(١) شرح السيرافي للكتاب ١ / ٩٧ - ٩٨ ، تح دكتور رمضان عبد التواب ، وآخرين ، ط :  
الهيئة المصرية العامة للكتاب رقم الإيداع ٤٤١١ / ١٩٨٦ ]